المشهد القيادي

حـــوار حصـــــري

حوار خاص مع سعادة الدكتور فينسنت كيفني، عمدة الحي المالي في لندن الأسبق، مستشار أول في شركة دي إل إيه بايبر (DLA Piper)

أجرته: غادة خلف الله، مديرة الاتصال والإعلام، مكتب الأمانة العامة، منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي.

> يمكن أن تكون النماذج القائمـــة على القيم، بما في ذلـــك التمويـــل الإسلامي، جذابـــة لأن بعض المخاطر يمكن تقليلها أو هيكلتها بطريقة مختلفة من خلال الارتباط بالأصول أو تقاسم المخاطر.

سعادة د. فينسنت كيفني

عمدة الحي المالي في لندن الأسبق، مستشار أول في شركة دي إل إيه بايبر (DLA Piper)

> عندما يكون هناك مدخرون ومستثمرون يرغبون في توظيف أموالهم ضمن هياكل مالية قائمة على القيم، فإن هذا الطلب بحد ذاته يشكل حافزًا مهمًا لصانعي السياسات للتعامل بجدية مع هذه النماذج.

السؤال 1:

ما الذي يدفع صانعي السياسات في الأسواق المتقدمة إلى النظر بجدية إلى نماذج التمويل القائمة على القيم؟

د. فينسنت كيفني:

يميل صانعو السياسات بطبيعتهم إلى التفكير العملي. ففي الاقتصادات المتقدمة، يتمثل أحد التحديات الكبرى في إيجاد سبل فعّالة لتشجيع الأفراد على زيادة الادخار وتعزيز الاستثمار. لذلك يسعى صانعو السياسات باستمرار إلى البحث عن الأدوات والآليات التي يمكن أن تسهم في رفع معدلات الادخار وتوجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.

ومن جهة أخرى، عندما يكون هناك مدخرون ومستثمرون يرغبون في توظيف أموالهم ضمن هياكل مالية قائمة على القيم، فإن هذا الطلب بحد ذاته يشكل حافزًا مهمًا لصانعي السياسات للتعامل بجدية مع هذه النماذج.

كما أن مسألة المخاطر تشكل مصدر اهتمام رئيسي. فصانعو السياسات حريصون على التأكد من أن الهياكل المالية المعتمدة تتمتع بالمتانة وأن المخاطر المرتبطة بها محددة بوضوح ومفهومة. وفي هذا السياق، قد تبدو النماذج القائمة على القيم، بما في ذلك التمويل الإسلامي، جذابة؛ إذ يمكن أن تسهم آليات مثل الارتباط بالأصول أو تقاسم المخاطر في تخفيف بعض أنواع المخاطر أو إعادة هيكلتها بطريقة مختلفة. وهذا النوع من التوافق بين الهيكل المالي وإدارة المخاطر يحظى باهتمام متزايد لدى صانعي السياسات.

ومع ذلك، يبدو أن كثيرًا من صانعي السياسات لا يزالون ينظرون إلى التمويل القائم على القيم من خلال إطار أوسع يتعلق بمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، دون إدراك كامل للخصائص المميزة للتمويل الإسلامي. وهنا تبرز أهمية المنتديات المتخصصة، مثل قمة البركة في لندن، إذ تسهم في تجاوز التصنيفات العامة المبسطة وتعزز فهمًا أعمق للآليات التي يمكن من خلالها لهذه النماذج أن تدعم الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

> كثير من المستثمرين يبحثون عن درجة عالية من الثقة في أن المنتج المالي يلتزم فعلًا بالمعايير التي يعلن الالتزام بها.

السؤال 2:

بالنسبة للمستثمرين الذين يستكشفون هياكل مالية بديلة، ما مدى أهمية وضوح القوانين والتنظيمات في تسهيل قراراتهم الاستثمارية؟

د. فينسنت كيفني:

بالنسبة للمستثمرين، تبقى مسألة اليقين والوضوح العامل الأكثر أهمية. فكما هو الحال مع أي منتج مالي، يسعى المستثمرون إلى فهم طبيعة المخاطر المرتبطة به وكيفية تنظيمها. وعندما يتعلق الأمر بهياكل مالية بديلة أو غير مألوفة، تصبح الحاجة إلى هذا الوضوح أكثر إلحاحًا.

يرغب المستثمرون في معرفة كيفية مقارنة هذه المنتجات بالأدوات التقليدية، وأين تكمن الفروق في المخاطر، وفي أي الجوانب قد تكون هذه المخاطر أقل.

وفي حالة التمويل الإسلامي تحديدًا، يبرز بُعد إضافي. فكثير من المستثمرين يبحثون عن درجة عالية من الثقة في أن المنتج المالي يلتزم فعلًا بالمعايير التي يعلن الالتزام بها. فهم يريدون الاطمئنان إلى أن الهيكل الذي يعملون ضمنه متوافق بالفعل مع هذه المعايير، ليس من حيث

التسمية فقط، بل من حيث المضمون والتطبيق الفعلي.

ومن هنا تبرز أهمية وجود إطار تنظيمي واضح، إلى جانب مستوى عالٍ من الشفافية فيما يتعلق بالحوكمة وآليات الرقابة، حيث يسهم ذلك في توفير قدر أكبر من الطمأنينة للمستثمرين.

كما أعتقد أن هناك فجوة معرفية حقيقية في هذا المجال. فالمستثمرون بحاجة إلى الاطلاع على مزيد من الأمثلة العملية التي توضح كيفية عمل هذه الهياكل على أرض الواقع، مثل تمويل مشاريع الإسكان أو البنية التحتية أو المبادرات ذات الأثر الاجتماعي. وعندما تتوافر هذه النماذج العملية جنبًا إلى جنب مع بيئة تنظيمية واضحة، يصبح من الأسهل بكثير على المستثمرين الدخول إلى هذا المجال بثقة بدلًا من التردد.

> لندن تحديدًا تتمتع بمكانة متميزة بوصفها أحد أهم المراكز العالمية للمقاصة والتسوية.

السؤال 3:

عبر أنظمة السوق مثل المقاصة والتسوية ومنصات الاستثمار، ما التعديلات المؤسسية التي يمكن أن تدعم انتشار هذه النماذج؟

د. فينسنت كيفني:

يكمن جانب كبير من التحدي في البنية التحتية المالية الأساسية. فالكثير من أنظمة المقاصة والتسوية قد صُممت في الأصل لخدمة المنتجات المالية التقليدية القائمة على الفائدة، ولم تُطوَّر بعد بالشكل الكافي لاستيعاب الهياكل الإسلامية أو غيرها من النماذج القائمة على القيم.

وفي كثير من الحالات، لا يتطلب الأمر تغييرًا جذريًا بالكامل، بل إجراء تعديلات عملية ومدروسة على الأنظمة القائمة.

وفي بعض مناطق العالم، وخاصة خارج الدول الغربية، بدأ مزودو البنية التحتية المالية بالفعل في التفكير بجدية أكبر في كيفية تهيئة أنظمتهم لدعم هذه النماذج. أما في المملكة المتحدة وأوروبا، فمن المرجح أننا ما زلنا متأخرين نسبيًا عن هذا التوجه.

لكن هذا الواقع يمثل في الوقت ذاته تحديًا وفرصة. فلندن تحديدًا تتمتع بمكانة متميزة بوصفها أحد أهم المراكز العالمية للمقاصة والتسوية. وإذا تمكنّا من تطوير منصاتنا المالية بما يسمح باستيعاب التمويل الإسلامي بصورة أفضل، فإن ذلك سيعزز من مكانتنا كمركز مالي عالمي. فالقضية هنا لا تتعلق فقط بمسألة الشمول، بل بضرورة تطور البنية التحتية المالية بما يتماشى مع التحولات التي يشهدها النظام المالي العالمي.

> فالكثير من الأطراف حول العالم يختارون القانون الإنجليزي ليكون الإطار القانوني الحاكم لعقودهم، كما يلجؤون إلى لندن لتسوية النزاعات التجارية والمالية.

السؤال 4:

يتمتع النظام القانوني والتحكيمي في لندن بتأثير عالمي. كيف يمكن استخدام ذلك لتحقيق قدر أكبر من التوافق بين المعايير المالية المختلفة؟

د. فينسنت كيفني:

تتمثل إحدى أبرز نقاط قوة لندن في الطابع الدولي الذي يميز نظامها القانوني ومنظومة تسوية النزاعات فيها. فالكثير من الأطراف حول العالم يختارون القانون الإنجليزي ليكون الإطار القانوني الحاكم لعقودهم، كما يلجؤون إلى لندن لتسوية النزاعات التجارية والمالية.

وهذا يمنح لندن منصة فريدة يمكن من خلالها دعم التقارب بين المعايير المالية المختلفة والمساعدة في هيكلة معاملات مبتكرة قادرة على العمل عبر الحدود. وهذه الخبرة ذات صلة مباشرة بمجال التمويل الإسلامي وغيره من النماذج المالية

القائمة على القيم.

كما أن التحكيم يلعب دورًا أساسيًا في هذا السياق، إذ يتيح للأطراف تسوية النزاعات ضمن إطار محايد يمكنه استيعاب اختلاف الخلفيات القانونية والثقافية.

وتعد خبرة لندن في مجال التحكيم وتسوية النزاعات من بين الأكثر تقدمًا على مستوى العالم، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين الدوليين. وإذا جرى توظيف هذه الخبرة بالشكل المناسب، فإنها يمكن أن تساعد على تقليص الفجوات بين الأنظمة المالية المختلفة دون الحاجة إلى فرض نموذج موحد على الجميع.

السؤال 5:

مع ازدياد ترابط الأسواق المالية عالميًا، هل هناك مسار واقعي نحو توحيد المعايير، أم أن التجزؤ سيظل هو القاعدة؟

د. فينسنت كيفني:

أعتقد أن هناك إدراكًا عامًا بأن قدرًا من التجزؤ سيظل أمرًا لا مفر منه.

فأحد التحديات الأساسية في أي نظام تمويل قائم على القيم يتمثل في كيفية تعريف تلك القيم نفسها. ففي التمويل الإسلامي مثلًا، قد تختلف آراء العلماء والهيئات التنظيمية في مختلف الدول حول الهيكل المالي ذاته، وهو ما يجعل تحقيق توحيد عالمي كامل أمرًا بالغ الصعوبة.

ومع ذلك، يظل تحقيق قدر من التناغم الجزئي أمرًا ممكنًا. فمن الممكن تقريب الممارسات والمعايير بين الأسواق المختلفة عندما تتوافر أرضية مشتركة كافية.

كما يمكن للمعايير المشتركة، وزيادة الشفافية، وتعزيز قنوات التواصل بين الجهات المعنية أن تسهم في تقليل الاحتكاكات التنظيمية، حتى لو ظل الوصول إلى توحيد كامل أمرًا غير واقعي.

والحقيقة أن العالم يشهد في كثير من الجوانب مزيدًا من التجزؤ وليس العكس. لكن ذلك لا يعني أن السعي إلى تحقيق قدر أكبر من التوافق ليس هدفًا يستحق المتابعة. وفي النهاية، ينبغي أن يكون الهدف هو تعزيز التقارب قدر الإمكان بدلًا من السعي إلى تحقيق الكمال المطلق.

> يمكن للتمويل القائم على القيم أن يؤدي دورًا مهمًا. فسواء كان ذلك من خلال التمويل الإسلامي أو الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي.

السؤال 6:

ما الخطوة السياسية المستقبلية التي يمكن أن تسرّع نمو التمويل القائم على القيم عالميًا؟

د. فينسنت كيفني:

أحد أبرز التحديات التي تواجه المملكة المتحدة، وكذلك العديد من الاقتصادات المتقدمة، يتمثل في أن الأفراد ببساطة لا يدخرون ما يكفي من الأموال.

ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، لم تعد الافتراضات التقليدية التي كانت تقوم على إمكانية الاعتماد على الدولة أو على الارتفاع المستمر في أسعار العقارات بنفس القوة التي كانت عليها في السابق.

ولهذا يواجه صانعو السياسات تحديًا مستمرًا يتمثل في إيجاد طرق جديدة لتشجيع الأفراد على الادخار والاستثمار.

وفي هذا السياق، يمكن للتمويل القائم على القيم أن يؤدي دورًا مهمًا. فسواء كان ذلك من خلال التمويل الإسلامي أو الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي، فإن هذه النماذج قادرة على جذب المستثمرين الذين يرغبون في أن تعكس استثماراتهم قيمهم الشخصية إلى جانب تحقيق عوائد مالية.

ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة لدى الأجيال الشابة من المستثمرين.

ومن منظور السياسات العامة، يكمن المفتاح في التعامل مع التمويل القائم على القيم باعتباره جزءًا أصيلًا من المنظومة المالية وليس مجرد قطاع هامشي.

وفي التطبيق العملي، يعني ذلك تطوير أطر تنظيمية داعمة، وتعزيز الوعي والتعليم المالي، والعمل بشكل نشط على خلق زخم يدفع هذا المجال نحو مزيد من النمو والتوسع.

السؤال 7:

ما مدى أهمية المنتديات متعددة الأطراف مثل قمة البركة في تحديد التعديلات القانونية اللازمة لتوسيع التمويل القائم على القيم؟

د. فينسنت كيفني:

تكتسب هذه المنتديات أهمية كبيرة للغاية.

فمن الضروري جمع مختلف الأطراف المعنية في مكان واحد، مثل الجهات التنظيمية، والمحامين، والعلماء، والممارسين في الأسواق المالية، حتى يمكن مناقشة القضايامن زوايا متعددة.

ومن خلال هذا الحوار يمكن تحديد ما الذي يعمل بشكل جيد، وما الذي لا يعمل، وأين تكمن الحاجة الفعلية إلى التغيير أو التطوير.

وما يميز منتديات مثل قمة البركة بشكل خاص هو تركيزها على التجربة العملية والواقع التطبيقي. فمشاركة الخبرات والتحديات التي تواجهها الأسواق المختلفة تُعد من أفضل الوسائل لفهم ما يمكن تحقيقه فعليًا، وكذلك تحديد العوائق المشتركة التي لا تزال قائمة.

كما تسهم هذه اللقاءات في خلق شعور بالحركة والتقدم، وتذكّر المشاركين بأنهم ليسوا وحدهم في العمل على هذه القضايا. وهذا الشعور بالتعاون والتكامل مهم للغاية إذا كان التمويل القائم على القيم سيواصل التوسع والنمو على المستوى العالمي.